مقدمة:

إن الفساد ظاهرة قديمة لا تعترف بالحدود الزمنية ولا بالحدود المكانية، حيث وجودها لا يقتصر على مجتمع ما أو دولة دون أخرى فهو متفشي في الدول المتقدمة والدول النامية ولا وجود لمجتمع فاضل يخلو من الفساد والمفسدين.

يعتبر الفساد الإداري أخطر أواع الفساد على الإطلاق فهو ذلك السلوك غير أمين من قبل من هم في مواقع السلطة مثل المديرين أو المسؤولين الحكوميين فيصيب الإدارة بالشلل ويجعلها غير قادرة على النهوض بالمهام المطلوبة منها، حيث أصبح مرتكبوه يتفننون في كيفية زيادة ثرواتهم بصورة غير مشروعة ولم تعد الوظيفة العامة لديهم أداة لخدمة المجتمع وإنما أضحت سلعة يتاجرون بها ويستثمرون سلطاتها لتحقيق أغراضهم الشخصية ومصالحهم الخاصة بل ومصالح أقاربهم وأصدقائهم .

ويمكن أن يشمل الفساد الإداري تقديم أو قبول الهدايا غير الملائمة أو الرشاوى والتعامل المزدوج والمعاملات السرية والتلاعب بالانتخابات وتمويل الأموال وغسيلها والاحتيال على المستثمرين ،...إلخ، وبهذا الوصف فهو يشكل جريمة وإن كان يختلف عن الجريمة بالمفهوم التقليدي إذ يقول البعض أنه لا يوجد ضحية واضحة لتقدم في جريمة الفساد الإداري وإن كانت الدولة تعتبر ضحية دون شك، فيكون أحد الأطراف هو المستفيد من الجريمة (الشخص صاحب المصلحة) وهو الأكثر دراية بتفاصيلها لذلك لا يقوم بالابلاغ عنها، والطرف الآخر (الموظف) وإن وجد فغالبا لا يكون له مصلحة في الإبلاغ عنها، كما أن عملية الفساد غالبا ما تتم بشكل سري للغاية لا يكشفها أحد المسؤولين.

خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل فمظاهر الفساد الإداري أصبحت في صور متعددة تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتصبح ظاهرة دولية معولمة يصعب التعرف عليها أحيانا .

بالنظر للاعتبارات السابقة فقد حظي موضوع مكافحة الفساد الإداري باهتمام كبير على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية فلا تكاد تخلو برامج الحكومات المختلفة من التركيز على الإصلاح الإداري بغية مكافحة الفساد والحد منه، حيث جاء في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 إلى الارتقاء بأدوات الوقاية من الفساد تجسيدا لتوجهات الحكومة حاليا، لأنه لا يخفى على الجميع ما شهده من اهتمام متزايد في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين ويعتبر من الالتزامات الـ 54 لرئيس الجمهورية السيد " عبد المجيد تبون" وهذا إدراكا منه للأزمة الخطيرة متعددة الأبعاد التي تعرفها بلدنا ومجتمعنا ومؤسساتنا، والتي هي في نفس الوقت أزمة حكامة سببها عدم الكفاءة والإهمال والفساد والجشع وتبديد المال العام وصراع بين الأجيال وأزمة ثقة بيم سلطة مستبدة ومواطنين مقيدين خاب أملهم، وادراكا للمخاطر الداخلية والخارجية التي تتربص ببلادنا وتهدد سيادتها وأمنها القومي ووحدتها وسلامتها الترابية.

وإذ نعتز بالحراك الشعبي المبارك الذي انطلق في 22 فيفري 2019 والذي فرض إعجاب العالم بسلميته وحضاريته ووطنيته ومطالبه المشروعة المتمثلة في قطيعة حقيقية وتغيير حق، وبذلك لابد من تغيير شامل وحقيقي يسمح بتقويم وطني وإعطاء انطلاقة جديدة للبلاد

ومن الضروري الإشارة أن مسألة ضبط مفهوم للفساد الإداري مسألة شائكة وليست بالأمر السهل والهين، الأمر الذي دون شك سيؤثر على وضع معالم لمكافحته لأن مواجهته لا تتم من خلال الشعارات والدعايات الإعلامية بل الأمر يقتضي اتخاذ العديد من الإجراءات التي تعتمد على دراسات وأبحاث توضح معالم الظاهرة المراد مكافحتها أولا، ثم اقتراح العلاج المناسب ثانيا.

كما لا ننسى أن الجزائر كانت من الدول التي دقت ناقوس خطر هذه الظاهرة، حيث كانت السباقة في المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004، كما كانت من الأوائل التي كيفت قوانينها الداخلية مه هذه الاتفاقية وذلك بسن قانون مستقل لمكافحة الفساد لسنة 2006، ومن أجل توجه الجزائر في تعزيز الأحكام الرامية للوقاية من الفساد وتلك المتعلقة باسترداد الأموال المنهوبة والذي بموجبه تم انشاء " هيئة تحري" في مظاهر الثراء عند الموظفين العموميين والتأكد من التصريح بالممتلكات بحيث سيكون للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (بموجب القانون رقم 08/22 المؤرخ في 2022/05/14 والذي بموجبه ألغى الأحكام المتعلقة بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته كما سيأتي بيانه لاحقا) هيكلة متخصصة للتحري المالي والإداري عن الثراء غير المشروع وغير المبرر الذي يكون فيه الموظف العمومي عاجزا عن تقديم مبرر لمصدر الزيادة في ذمته المالية.